العدد (1755) السنة السابعة - الأحد (28) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

يعـــــرض لأول مـــــــرّة

حسام مصطفى

العنوان ليس اعلانا عن فيلم سينمائي هوليودي سيعرض قريبا أو يعرض الآن في احدى دور السينما ، انه ببساطة شديدة عنوان لفيلم سياسي عراقي طويل يعرض لأول مرّة بأحداث جديدة ، تحدث لأول مرّة ايضا!

لم تشهد المنطقة في تأريخها المعاصر وغير المعاصر، انتخابات على هذا المستوى من الضخامة وشد الانتباه اليها من القوى الاقليمية والدولية، التي يهمها مصير المنطقة وربما يرتبط الى حد كبير مستقبل العراق القادم وتوجهاته بمصالحها القومية الاساسية.

بالنسبة للمواطن العراقي ، ربما لن يكون معنيا كثيرا بالاسماء الرنانة منها وغير الرنانة ، بقدر اهتمامه بالمستقبل ، الذي يتوقع ان يغير من حياته نحو الاحسن في جميع الوجوه وتحديدا الاقتصادية والخدمية.

لم يحزن الذي صوّت للمالكي عندما فاز علاوي ، ولا فرح نكاية ، الذي انتخب علاوي وفاز بفارق مقعدين. الذين صوّتوا لعلاوي والذين صوّتوا للمالكي والذين صوتوا للآخرين من مختلف الاتجاهات السياسية ، يتطلعون الى المستقبل بطريقة مشتركة، يريدون حياة افضل لابنائهم على الاقل اذا كان قطار الكيكة العراقية قد فاتهم وسط ضجيج المفخخات ودوي الانفجارات وصراخ السياسيين.

ولاول مرّة يعترف الاشقاء العرب ، رغم كل مواقفهم السلبية منذ سقوط الدكتاتورية ، ان في العراق عملية سياسية وانتخابات وتداول للسلطة وبشر يموتون يوميا وله محيط عربي واقليمي وعلى هذين المحيطين دعم العراق ووقف تسلل الارهابيين الى اراضيه كما جاء في بيان وزراء الخارجية العرب المنعقد في مدينة سرت الساحلية في ليبيا .وان لهذا البلد تأريخا يتباهى به اي شعب من شعوب المنطقة.

ولأول مرّة ايضا يلقى القبض على مجموعة ارهابية كبيرة في بلد عربي ، وتعلن الحكومة ، ان الغالبية العظمى من العصابة الارهابية تنوي القيام بأعمال ارهابية داخل العراق ، وتسلط الاضواء على عصابات القاعدة واعمالها العدوانية ضد الشعب العراقي.

ولاول مرّة تقول الجامعة العربية خيرا في التجربة العراقية ، بعد ان ارسلت عشرات المراقبين ، الذين راقبوا عن كثب ثم قالوا كلمة الحق ، وان كانت مغلفة بـ» فيما اذا لو..!»

ولاول مرّة تحتكم كل القوى السياسية العراقية المؤمنة بالتغيير الذي حصل في التاسع من نيسان والذي ادى الى سقوط سلطة الرذيلة وصنمها ، الى صناديق الاقتراع وتعلن امام الجميع ان اعتراضاتها على نتائج الانتخابات ستكون وفق الصيغ القانونية والدستورية المكفولة لها.

ولاول مرّة يشاهد الواقع السياسي العربي ، مشاهدة مجسمّة بالصوت والصورة وبالنقل المباشر، تغييرا سياسيا مهما في هرم السلطة بهذه الطريقة الديمقراطية والنسبة الواسعة من المشاركة الشعبية من مختلف فئات الشعب.

التمارين الديمقراطية التي خضناها منذ التاسع من نيسان ، درّبتنا على ترويض النفس والقبول بالخسارة والربح ، وان كان من المصلحة الوطنية العليا ان لانعتبر ان هناك خاسرا ، مادمنا قد قدمنا استعراضا سياسيا ديمقراطيا من الطراز الرفيع ، قدمناه نموذجا وهدية للشعوب التي ما زالت تئن وترزح تحت وطأة تصرفات الدكتاتوريات المجنونة !

الائتلاف الوطني والكردستاني هما من سيحدد رئيس الوزراء

علاوي والمالكي يتسابقان للحصول على "كارت" تشكيل الحكومة المقبلة

بغداد / المدى

تتجه أنظاركل من إياد علاوي ونوري المالكي نحو الائتلاف الوطني العراقي الذي حصل على (٧٠ مقعدا) والتحالف الكردستاني الذي يملك (٤٣ مقعداً) لكي يشكلا بهما الحكومة المقبلة، في وقت لن يتمكن فيه علاوي من تشكيل حكومة منفردة بعد فوزه بفارق مقعدين على ائتلاف المالكي.

فبعد إعلان نتائج الانتخابات مساء الجمعة والتي اظهرت تقدم ائتلاف العراقية الذي يتزعمه رئيس الوزراء الاسبق إياد علاوي (٩١ مقعدا) على ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي (٨٩) بفارق صوتين، دون أن يحقق عدد المقاعد التي تمكنه من تشكيل الحكومة المقبلة بدون تحالفات مع كتل أخرى، الأمر الذي يفتح باب التنافس بين علاوي والمالكي على امكانية تشكيل الحكومة لكل منهما فيما لو نجح في جذب اكبر عدد من الحلفاء ليتجاوز بها عتبة الـ ١٦٣ مقعداً كافية لكسب ثقة مجلس النواب المكون من ٣٢٥ مقعدا.

وتتجه أنظار ائتلافي العراقية ودولة القانون نحو الائتلاف الوطني العراقي والتحالف الكردستاني لكي يشكلا بهما الحكومة المقبلة، حيث يبدوان الأكثر راحة من غيرهما لحاجة اول وثاني الفائزين باكبر عدد من المقاعد لهما، فشرعا في تحديد شروطهما من اجل القبول. وقد جرت جولات من اللقاءات في الأيام الماضية بين ممثلين من ائتلاف علاوي والمالكي مع هاتين الكتلتين اللتين لم تحسما أمرهما بعد بانتظار أكبر حزمة من المكاسب التي سيحققانها. فباتا كصانعي " الملك" الجديد في العراق ليشكل الحكومة المقبلة.

ويضم كل من التحالف الكردستاني والائتلاف الوطني كتلا وشخصيات تعارض علاوي او المالكي وتضع خطوطا حمراً على قادة لديهما خاصة لدى كتلة علاوي امثال طارق الهاشمي واسامة النجيفي وفي وقت يبدو فيه التحالف الكردستاني مهتم بتأسيس كتلة أكبر في البرلمان تضم جميع مقاعد الكتل الكردية والبالغة ٥٨ مقعدا وفق مابينه رئيس كتلة التحالف في اربيل سامي شورش لوسائل الإعلام المحلية بأن "لدى التحالف الآن عدداً من الأولويات أولها ترتيب البيت الكردي والانتهاء من حالة التوتر الموجودة بين بعض القوائم، ثم تأتي بعدها مسألة بحث التحالف مع القوى التي تؤمن بالدستور وتطبيق المادة (١٤٠) منه، على أن تراعي تلك التحالفات مصالح القومية الكردية". يبدو الائتلاف الوطني العراقي الذي يشكل عماده المجلس الاسلامي الاعلى بزعامة عمار الحكيم أكثر قلقاً بسبب وجود مكونات وشخصيات فيه تعارض التحالف مع علاوي واخرى مع المالكي لأسباب حزبية وشخصية ويخشى هذا الائتلاف من التهشم خاصة من جهة الكتلة الصدرية التي تبدو أنها حققت الثقل الاكبر فيه من حيث عدد المقاعد (نحو ٤٠ مقعداً) اذ تعارض التجديد للمالكي لولاية ثانية ولاتكف عن التذكير بضرب أنصارها في الجنوب والوسط في عملية صولة الفرسان عام ٢٠٠٨، وتتجه للتحالف مع علاوي.

ويسعى المالكي لحشد الضغوط من اجل تليين قلوب الصدريين والاستعداد لتقديم تنازلات صعبة حتى لهم من اجل الانضمام لترشيحه.

غير أن قرار الصدريين وزملائهم في الائتلاف الوطني العراقي يعول على زعيم التيارالسيد مقتدى الصدر.

اختيار رئيس الوزراء سيكون ضمن صفقة خارج البرلمان مع أكثر من كتلة إضافة لصانعي الملك، بسبب اشتراط الدستور أن يحصل رئيس الجمهورية على نسبة ثلثي مقاعد البرلمان (٢١٦) لينال الثقة ومن ثم يكلف مرشح الكتلة الأكبر ليشكل الحكومة.

وسيضطر كل من ائتلافي علاوي والمالكي للبحث عن شريك أو أكثر ليعقد معه صفقته. لكن يتخوف المتابعون من صعوبة تحقيق ذلك بسبب حاجة المتحالفين ضمن صفقة لتشكيل الحكومة واختيار رئيس الجمهورية لمقاعد غيرهم. غير أن نسبة الثلثين لاتشترط بها جميع مقاعد البرلمان الـ ٣٢٥ أي ٢١٦ مقعداً على وفق تفسير الخبير القانوني طارق حرب.

فرئيس الجمهورية يجب ان يحصل على اغلبية الثلثين. وسيقوم رئيس الجمهورية المنتخب بتكليف شخصية لتشكيل الوزارة.

فلو تحالف علاوي مع الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني عليهم النجاح في حشد الثقة لرئيس الجمهورية أولا الذين يجب ان يكون مرشحاً من أحد هذه الكتل لينال الثقة ويختار رئيس الوزراء. والامر نفسه بالنسبة لائتلاف المالكي. وربما يتوجب التوجه للكتل الصغيرة من أجل تحقيق النصاب الكافي لاختيار رئيس الجمهورية..

ومع هذا التداخل ترتفع أصوات خافتة تطالب بائتلاف علاوي والمالكي لحسم الوقت وتشكيل الحكومة وهو ما يستبعده بل ينفيه عدد كبير من قادة الائتلافين لأسباب معظمها شخصية.

فلم يتبق سوى العمل على تهشيم الكتل الكبيرة من قبل الكتلة الأكثر حظا في تشكيل الحكومة المقبلة والتي ستنجح في خطب ود الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني لتغري من تستطيع اغراءه من كتل الائتلاف الخصم بمناصب وزارية لينضم لها والامر ذاته من الاغراء للكتل الصغيرة.

ويتوجب على رئيس الجمهورية جلال طالباني دعوة البرلمان الجديد بعد المصادقة على نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية للانعقاد بعد ١٥ يوما ليتم اختيار رئيس جديد للبلاد الذي سيكون امامه ١٥ يوما ليكلف مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر لرئاسة الحكومة.

وكانت المحكمة الاتحادية فسرت يوم الخامس والعشرين من شهر آذار الجاري تسمية (الكتلة الأكبر) أو الكتلة النيابية الأكثر عدداً التي يمكنها تشكيل الحكومة.

وبين بيان صادر عن المحكمة وصلت نسخة منه لإيلاف أن تعبير ((الكتلة النيابية الأكثر عددا)) يعني: إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب، أيهما أكثر عدداً، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة أو الكتل الأخرى بتشكيل مجلس الوزراء استناداً إلى أحكام المادة (٧٦) من الدستور.

وهو ما يفتح الباب واسعا أمام كل من ائتلافي علاوي والمالكي ليجمعا اكبر عدد من المتحالفين ليكونا الكتلة الأكبر عددا عند انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان.

يذكر أن الانتخابات التي جرت في السابع من شهر آذار الجاري شارك فيها نحو ١٢ مليون عراقي لانتخاب ٣٢٥ مرشحا من بين ٦٢٨١ مرشح، بينهم ١٨٠١ امرأة، موزعين على ١٢ ائتلافا كبيرا و٧٤ كيانا سياسيا.

واظهرت نتائجها فوز ائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي بـ (٩١ مقعداً) وائتلاف دولة القانون بـ (٨٩ مقعداً) والائتلاف الوطني العراقي بـ (٧٠مقعداً) والتحالف الكردستاني (٤٣ مقعداً) وقائمة التغيير الكردية (٨ مقاعد) وجبهة التوافق (٦ مقاعد) وائتلاف وحدة العراق (٤ مقاعد) والاتحاد الاسلامي الكردستاني (٤ مقاعد) والجماعة الاسلامية الكردية بمقعدين. وفاز بمقاعد الكوتا الخاصة بالاقليات كل من قائمة الرافدين المسيحية بثلاث مقاعد والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري بمقعدين والحركة الايزيدية لأجل الاصلاح والتقدم بمقعد واحدٍ ومرشح الشبك محمد جمشيد بمقعد أيضاً وممثل الصابئة خالد أمين بمقعد.

مقاعد برلمانية فارغة بانتظار التحالفات وتشكيل الحكومة

واشنطن تنفي دعمها أي كيان سياسي

الائتلاف الوطني يدعو لمائدة مستديرة تضم الكتل السياسية الفائزة

بغداد / المدى

أكد الناطق باسم الحكومة والمرشح عن ائتلاف دولة القانون علي الدباغ ان المحادثات بين ائتلافه و الإئتلاف الوطني العراقي ما زالت في بدايتها، مشيراً الى أن تيار «كفاءات» الذي يتزعمه حصل على سبعة مقاعد في البرلمان، لافتاً الى ان إعلان نتائج الانتخابات لا يلغي تحفظ الإئتلاف عنها.

وأوضح الدباغ في تصريحات صحفية ان المحادثات بين ائتلافي «دولة القانون» و «الوطني العراقي» بزعامة عمار الحكيم، ما زالت في بدايتها ولم يعقد بينهما سوى اجتماع واحد، مضيفا ما زلنا بحاجة الى تكثيف اللقاءات للوصول الى ورقة المبادئ الاساسية التي تحدد شكل التحالفات وبلورة التوصيات التي تفضي اليها الاجتماعات لتصبح قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وأضاف هناك رغبة واضحة لدى الائتلافين للوصول الى حلول ومعادلات جديدة. مؤكداً ان ما يهم الجميع هو مصلحة البلاد وليس المكاسب الحزبية أو الشخصية. وعن نتائج الانتخابات قال إن ائتلاف المالكي لديه تحفظات وسيسلك الطرق والمخارج القانونية للاعتراض أو لكشف التلاعب الذي حصل في بعض مفاصل عملية العد أو الفرز وهو أمر طبيعي وحق كفله الدستور لكل الكيانات والائتلافات المشاركة في الانتخابات النيابية.

وأكد أن تجمع «تيار الكفاءات» الذي يرأسه يضم نخبة كبيرة من الكفاءات العراقية التي خضعت لاختبارات الهيئة العليا للتجمع وحرصنا على أن نقدم المفهوم الوسطي والرؤية الوسطية التي تستوعب الجميع ابتداء من فهمنا للدين ودوره في السياسة وانتهاء بكل مفردة سياسية».

وتشير مصادر مقربة من الائتلاف الوطني ان الائتلاف يسعى لعقد لقاء يحضره كبار القادة السياسيين الفائزين في الانتخابات لتبادل وجهات النظر في تشكيل الحكومة الجديدة.

الى ذلك، تواصل الائتلافات الاربعة الفائزة في الانتخابات وهي «العراقية» و «ائتلاف دولة القانون» و «الائتلاف الوطني» و «التحالف الكردستاني»، محادثاتها، وتنقسم آراء أحزاب «الائتلاف الوطني» بين رئيسي الوزراء السابق إياد علاوي والحالي نوري المالكي. واوضح القيادي في التيار الصدري ومرشح الائتلاف الوطني العراقي نصار الربيعي في تصريح صحفي انه يعمل حاليا على تنفيذ مبادرة سياسية لجمع الفرقاء الفائزين حول طاولة مستديرة لتبادل وجهات النظر ومعرفة مطالب ورغبات كل منهم قبل تشكيل الحكومة الجديدة، مضيفا ان ائتلافه يشدد على ضرورة تناسي الخلافات القديمة والشخصية في هذه المرحلة والبدء من جديد واحترام نتائج الانتخابات، بعيداً عن الاتهامات التي تعرقل الجهود وتطيل فترة ولادة الحكومة الجديدة».

واشار الى ان «الائتلاف الوطني حصل على موافقات مبدئية من القادة السياسيين لبدء محادثات مباشرة في ما بينهم، الا ان معظمهم ربط عقد الاجتماعات بعد اعلان نتائج الانتخابات ليعرف كل طرف وزنه وحجمه الانتخابي». فيما أعرب ائتلاف «العراقية» عن ترحيبه بأي خطوة من شأنها تقريب وجهات النظر بين السياسيين. وقالت الناطقة باسم القائمة ميسون الدملوجي ان الاجتماعات امر لا بد منه لتكون هناك اتصالات مباشرة بين السياسيين لتبادل وجهات النظر حول المرحلة المقبلة بعيداً عن الاتهامات غير المستنده الى الواقع لزرع الثقة في ما بينهم.

وفي السياق ذاته يستبعد مراقبون امكان عقد اجتماع موسع يجمع قادة الائتلافات قريباً نظراً إلى الخلافات المستحكمة، لا سيما ان تجربة المجلس السياسي للأمن الوطني الذي يضم كبار القادة انتهت بالفشل، بعد رفض بعضهم المشاركة في اجتماعاته.

وتنقسم مكونات «الائتلاف الوطني العراقي» إلى فريقين حول الجهة التي يمكن التحالف معها لتشكيل الحكومة، احدهما يفضل «ائتلاف دولة القانون» وآخر يفضل «العراقية».

وقال القيادي في المؤتمر الوطني العراقي انتفاض قنبر ان المشاورات وصلت الى نتائج جيدة مع ائتلاف المالكي، معتبرا انه حليف طبيعي وضروري في هذه المرحلة، مضيفاً ان اللجنة التي شكلها «الائتلاف الوطني» للتحاور مع «دولة القانون» عقدت اجتماعات مهمة وإيجابية.

وكان السيد مقتدى الصدر انتقد بشدة اول من امس تصريحات بعض السياسيين وتحذيرهم من احتمال تدهور الوضع الامني بسبب عدم حصول بعض الكتل على نتائج تصب في مصلحتها.

ونفت السفارة الأميركية في العراق أن تكون واشنطن تدعم أي مرشح أو كيان لتشكيل الحكومة المقبلة. وقال الناطق باسم السفارة فيليب فرين في بيان للسفارة قرأنا التقارير والتصريحات التي ظهرت في الإعلام العراقي وتدعي أن الولايات المتحدة تدعم مرشحاً معيناً أو كتلة معينة لتشكيل الحكومة الجديدة، ونود أن نؤكد في شكل واضح جداً أننا لا ندعم أي مُرشح أو كتلة.

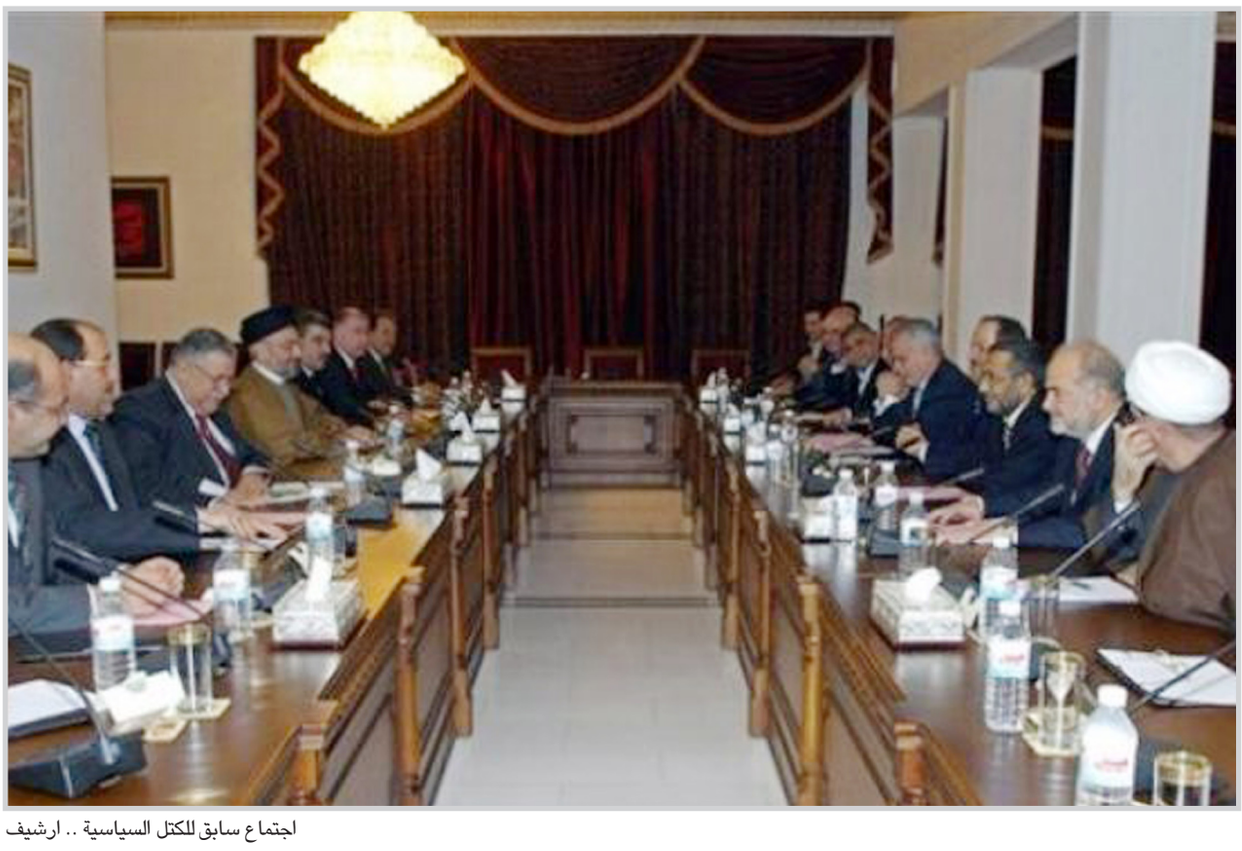

اجتماع سابق للكتل السياسية .. ارشيف

الذكرى السابعة للحرب مرت بصمت

ترجمة/ عمار كاظم محمد

لقد مرت سبع سنوات منذ أن بدأ اطلاق اولى القذائف التي استهدفت اسقاط نظام صدام ، كان العراقيون في يوم الجمعة الماضية منشغلين بأعمالهم والقليل منهم قد لاحظ هذه الذكرى حيث أنهم الآن ينظرون الى المستقبل بمزيج من الترقب والأمل.

وربما كان الموضوع الذي يشغل عقولهم هو ترقب ما تؤول اليه نتائج الانتخابات البرلمانية الثانية للبلاد والتي ستكون معلما مهما سيحدد من سيكون المشرف على العراق، بينما تتأهب القوات الأمريكية للمغادرة ، لكنها في ذات الوقت ستشير ايضا الى الاتجاه الذي ستسير فيه الديمقراطية الغضة وهي تسير بعمق بين التقسيمات الاثنية والطائفية المختلفة التي اعقبت سقوط نظام صدام او تتخذ ربما طريقا شاملة وهي أكثر علمانية.

يقول رعد عبد الزهرة وهو رجل ميكانيكي في النجف « توجد لدينا الآن ديمقراطية وحرية لكن كلفتها كانت باهظة واعتقد أن العراقيين قد دفعوا ذلك الثمن «وكان هناك الكثير من بين الناس الذين يلقون باللوم على الولايات لمتحدة بسبب سوء التصرف الأمريكي الذي اعقب سقوط النظام المباد وادى الى تصاعد وتيرة العنف في البلاد.

وبينما تشهد البلاد الآن هبوطا كبيرا في اعمال العنف الذي شهدته في اعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ لكن الملاحظ أن الهجمات مازالت موجودة رغم تضاؤل اعدادها بشكل كبير.

ينظر الكثير من العراقيين الى الانسحاب الامريكي بمشاعر متباينة فهم فخورون بكون بلادهم ستستعيد سيادتها الكاملة لكنهم في ذات الوقت قلقون من عودة العنف واراقة الدماء بعد فترة الهدوء التي شهدوها.

يقول عبد الكريم موسى وهو مواطن عراقي « اذا تركت القوات البلاد بشكل متسرع فان ذلك سوف يؤدي الى حدوث فراغ أمني ما سيخلق مشاكل كون القوات العراقية مازالت غير جاهزة تماما « بينما يعتقد الآخرون أن العنف سوف يتبدد بمجرد أن تنسحب القوات الأمريكية.

وقال الجيش الأمريكي انه لم تكن هناك مراسيم أو احداث خاصة لاحياء تلك الذكرى ومما هو جدير بالذكر أن هناك ما يقرب من ٤٣٨٦ جندياً أمريكياً قد قتلوا في العراق منذ بداية الحرب لحد الآن طبقا لإحصاءات وكالة الاسوشيتد بريس.

هذه الاعداد قد شهدت تناقصا تدريجيا وبشكل ملحوظ مع هبوط اعمال العنف وقيام القوات الأمريكية بتحديد عملياتها كجزء من الاتفاقية العراقية الامريكية والذي انسحبت بموجبة القوات الأمريكية من المدن العراقية.

ففي العام الماضي كان عدد الجنود الأمريكين الذي قتلوا في العراق ١٥٢ جندياً مقارنة بـ ٣١٤ جندياً في السنة التي سبقتها طبقا لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية. كذلك كان هناك انخفاض ملحوظ في عدد الجنود الأمريكيين في العراق ففي تشرين الأول من عام ٢٠٠٧ كان عددهم ١٧٠ ألفا ما بقي منهم الآن حوالي ٩٥ ألفا وسوف يتضاءل الرقم الى ٥٠ ألفا بنهاية شهر آب القادم وفقا لخطة الرئيس باراك أوباما لإزالة القوات الأمريكية من العراق والتي ستكمل مغادرتها بنهاية عام ٢٠١١ .

وطبقا للأرقام الموجود بوزارة حقوق الانسان العراقية وتم الاعلان عنها في الخريف الماضي فان هناك ٨٥٦٩٤ عراقيا قد استشهد منذ بداية عام ٢٠٠٤ الى ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٨ بالاضافة الى ١٤٧١٩٥ من الجرحى وتتضمن هذه الارقام المدنيين العراقيين وكذلك أفراد الجيش والشرطة حيث لا تغطي هذه الإحصائية وفيات الأمريكيين من المتعاقدين وكذلك من الارهابيين أو الأجانب من المقاولين وكذلك لم تتضمن الأحصائية اعداد الوفيات خلال الأشهر الأولى من الحرب وما تلاها عام ٢٠٠٣ كذلك كلفت هذه الحرب الولايات المتحدة ٧١٢ مليار دولار طبقا لمشروع الأولويات الأمريكي الوطني.

عن: لوس انجلس تايمز